

الهيئة الاستشارية	هيئة التحرير
بروفيسور. إبراهيم الحارذلو	رئيس هيئة التحرير
بروفيسور. عز الدين الأمين	د. سلهى عمر السيد عمر
بروفيسور. على عثمان محمد صالح	سكرتير هيئة التحرير
بروفيسور. جلال الدين الطيب	بروفيسور أزهرى مصطفى صادق
بروفيسور. عمر هارون الخليفة	أعضاء هيئة التحرير
بروفيسور. عبد الرحيم على	د. قمر الدولة عباس البوني
بروفيسور. فدوى عبد الرحمن على طه	د. عمر أحمد عمر
بروفيسور. عبد الرحيم مقدم	د. عفاف محمد الحسن
دكتورة. سمية أبو كشوة	أ. أمال عبد الماجد محمد
دكتور. عبدالله حس زروق	
دكتور. يونس الأمين	
دكتورة. محاسن حاج الصافي	
دكتور. حسن على عيسى	
دكتورة. أم سلهى محمد صالح	
دكتورة. رضية آدم محمد	

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١

أو ترسل على البريد الإلكتروني: adabsudan@gmail.com

الإشراف العام والتصميم والإخراج: أزهرى مصطفى صادق

المحتويات

القسم العربي

- ١ استطاع و استطاع دراسة في المبني والمعنى. د. فهد بن سعيد آل مثير القحطاني.....
- ٣٧ شعر غزوات النبي (صلى الله عليه وسلم) دراسة تحليلية. أ.د. محمد بن هادي
المباركي.....
- ٩٨ موسيقا الشعر عند محمد الثبيتي وعبد الله الزيد. سعد عبد القادر العاقب.....
- ١٢ القلاع والحصون أسفل الشلال الرابع. أ. محمد التوم محمد فضل
٦

القسم الأجنبي

The Archaeology of Island of Meroe as seen from the recent
discoveries north of the Royal City. Prof. Azhari Mustafa
Sadig and Dr. Ahmed Hussein Abdelrahman Adam..... 1

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يونيو وديسمبر من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني adabsudan@gmail.com.
٤. يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلمة ، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة ، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث ، والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية وعنوان البريد والبريد الإلكتروني.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى ، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين ، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث المكتوب بلغة أجنبية كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (Adams. 2000. 14).
٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.

استطاع واسطاع

دراسة في المبني والمعنى

د. فهد بن سعيد آل منيب القحطاني

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة الملك خالد

المستخلص

يقوم هذا البحث على دراسة الفعل " استطاع " بصورتيه: ببقاء التاء وبحذفها " استطاع ، استطاع " دراسة في المبني ، تكشف عن أصل بناء الفعل بصورتيه ، ولغات كل صورة ، وأوزانها ، مع بيان اللغات التي تصح قراءة القرآن بها ، و اللغات التي لا تصح قراءته بها.

ودراسة دلالية تكشف عن الفارق الدلالي بين صورة الفعل ببقاء التاء " استطاع " وصورته بحذف التاء منه " استطاع " مستقصية أقوال المفسرين واللغويين ، ثم خلصت إلى بيان القول الراجح وفق الأدلة العلمية.

مقدمة

لم أزل منذ أمد، أقلب الفكر في تدبر مجيء الفعل "استطاع" تارة ببقاء التاء، وتارة بحذفها في سورة الكهف، وقد استقرّ في نفسي، أنّ اختلاف صوتي الفعل ينمُّ عن اختلاف دلاليّ بينهما، وأنّ كتاب الله منزّه عن أن يورد تلك الصّورتين في سياقات متقاربة لغرضٍ لفظيٍّ لا ينطوي على أمر ذي بال.

من هنا عقدت العزم على دراسة الفعل "استطاع" دراسة لغويّة، تكشف عن لغاته، ودلالاته فجعلت الدّراسة في مبحثين:

الأول: استطاع واسطاع واللغات المتفرعة عنهما.

والآخر: دلالة استطاع واسطاع.

عرضت في الأول: استطاع واللغات التي تفرّعت عن صورتها: ببقاء التاء، وحذفها، مؤصّلاً لكلّ لغة، ومبيّناً ما الذي اعترأها من تغيير، وما دار حولها من خلافٍ إن وُجد.

وعرضت في الآخر: جميع الأقوال التي تناولت الوجه الدلاليّ للفعل "استطاع" بصورتيه مناقشاً تلك الأقوال وأدلتها، ومرجّحاً ما أحسبه الصّواب وفق معطيات البحث وأدلته ومناقشاته.

والله أسأل أن أكون ممّن اجتهد فهديّ فكان له أجران، وألّا يحرمي أجر اجتهاديّ إن جانيبي الصّواب، والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول: لغات استطاع واسطاع.

استطاع: فعل ماضٍ ثلاثيٍّ مزيدٌ بثلاثة أحرف أصله من "طَوَعَ" تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً؛ فأصبحت "طَاعَ" ثُمَّ زِيدت عليه الألف والسّين والتّاء "استطاع" على وزن "اسْتَفْعَلَ" والمضارع منه: "يَسْتَطِيع".

لـ"استطاع" عدّة لغات تتفرّع عن صورتين رئيسيتين لها، الأولى ببقاء التّاء "استطاع"، والأخرى بحذفها: "اسطاع"، ويمكن تناول اللّغات المحفوظة فيها بناءً على هاتين اللّغتين الرّئيسيتين.

أولاً: اللّغات المتفرّعة عن "استطاع" ببقاء التّاء، وهي:

١- "اسْتَتَاعَ" ومضارعه "يَسْتَتِيعُ" أصله من "استطاع" "يستطيع": بإبدال الطّاء تاءً (الأنباري ١١٧/٢، وينظر: البحر المحيط، لأبي حيان ١٤٥/٦)، وهي على وزن "استفعل".
٢- "اسْطَاعَ" "يَسْطِيعُ" أصله: "استطاع" يستطيع" أدغمت التّاء في الطّاء، مع بقاء السّين ساكنة، وبها قرأ حمزة: "فما اسطاعوا أن يظهره" (أبي عليّ الفارسيّ ١٠٧/٣). وقد أعترض على هذه القراءة لاستلزامها توالي ساكنين: سكون السّين، وسكون أول المدغمين، يقول سيبويه: "وكرهوا أن يدغموا التّاء في الطّاء، فتتحرك السّين، وهي لا تتحرك أبداً" (سيبويه ٤٨٣/٤)، وعدّ الزّجاج القراءة لحناً بقوله: "فأما من قرأ اسطاع بإدغام التّاء في الطّاء فلاحنّ مخطئ" (الزّجاج ٣/ معاني القرآن وإعرابه ٣١٢، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب ٨٠/١-٨١). والحق أنّ القراءة ثابتة عن النّبّي -صلى الله عليه وسلّم-؛ إذ هي من القراءات السّبع الثّابتة؛ فلا يصحّ ردّها ولا تلحينها.

٣- "اسْتَاعَ" "يَسْتِيعُ" ذهب سيبويه إلى جواز أن تكون "استاع" أصلها: "استطاع"، ثمّ حذفت الطّاء، وبقيت التّاء الزّائدة (الكتاب ٤٨٤/٤، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٣، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٤٤، وإعراب القرآن، لابن النّحاس ٣٠٨/٢، وأبينية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، ٣٤٠)، وعليه فوزن "استاع": اسْتَعَلَ.

ثانياً: اللّغات المتفرّعة عن اسطاع محذوفة التّاء، وهي كما يأتي:

١- اسطَاعَ يَسْطِيعُ، وهي أفصح اللغات وأكثرها استعمالاً (ينظر: العين، للخليل بن أحمد، مادة: "طوع" ٥٧٩، وينظر: الكتاب ٤/٤٨٤، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ٣٤٠ وغيرها)، وقد جاءت في كتاب الله تعالى في موضعين: الأول: قوله تعالى: "ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً" (سورة الكهف: ٨٢). والآخر في قوله تعالى: "فما استطاعوا أن يظهروه" (سورة الكهف: ٩٧).

٢- "اصطَاعَ" يَصْطِيعُ بإبدال سين "اسطاع" صادًا، وبها قرأ الأعمش قوله تعالى: "فما اصطاعوا أن يظهروه" (البحر المحيط، ١٥٦/٦، وينظر: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ٤/٤٨٤).

٣- اسْتَاعَ، يَسْتِيعُ؛ بإبدال طاء "اسطاع" تاءً؛ فالتاء أصلية، وهذا هو الوجه الآخر لـ"استاع" عند سيبويه، يقول: "وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء؛ ليكون ما بعد السين مهموسًا مثلها" (الكتاب ٤/٤٨٤، وينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ١/٢١٨). وعليه فوزن "استاع" "اسفَعَلْ"، وهي لغة ضعيفة لا يُقرأ بها القرآن" (ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٢، وينظر: لسان العرب، لابن منظور "طوع" ٨/٢٢٠).

٤- "اسطَاعَ" يَسْطِيعُ (بهمزة القطع)

اختلف البصريون والكوفيون في أصل "اسطَاعَ"، فذهب البصريون -عدا المبرد- إلى أن أصل "اسطَاعَ": "أطَاعَ" ثم زيدت السين عوضًا عن فتحة العين؛ إذ أصل "أطَاعَ": "أطَوَعَ"، يقول سيبويه: "ومن قال يَسْطِيعُ فإنما زاد السين على أطَاعَ يُطِيعُ، وجعلها عوضًا من سكون موضع العين" (الكتاب ٤/٤٨٣). وفي موضع آخر يقول: "قولهم: اسطَاعَ يَسْطِيعُ، جعلوا العوض السين". واعترض المبرد على قول سيبويه بأن فتحة الواو التي هي عين الفعل لم تحذف، وإنما انتقلت إلى الفاء قبلها، وإنما يكون العوض من الشيء إذا ذهب، ولا ذهاب للحركة هنا" (ينظر قوله في الممتع في التصريف، لابن عصفور، ٢٢٤، وفي سر صناعة الإعراب، ١/١٩٩، وفي شرح المفصل، لابن يعيش ٦/١. لم أعر على قوله في كتابيه المقتضب، والكامل).

وأجيب على اعتراضه بأن مراد سيبويه هو خلو العين من الحركة، لا أنها حذفت البتة، فلما خلت من الحركة التي انتقلت إلى الفاء وهنت، فزيدت السين عوضًا عن ذلك الوهن" (الممتع في التصريف، ٢٢٤، وينظر المقتصد في شرح التكملة، للجرجاني ٢/٢٧٨).

ومثل ذلك زيادة الهاء في أهرق؛ إذ أصلها أَرِقَّ؛ فنُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء قبلها، ثُمَّ قُبِيتِ العَيْنُ الَّتِي هِيَ الياءُ أَلْفًا؛ فصارت أراق، ثُمَّ زيدت الهاء عوضًا عن ذهاب حركة العين فقالوا: أهرق (الحجّة للقراء السبعة ١٠٧/٣، وينظر: سرّ صناعة الإعراب ٢٠١/١، وشرح الملوكي، لابن يعيش ٢٠٨).

وعلى هذا القول ف"أَسْطَاعَ" ليست من "استطاع" ولا من لغاتها.

وذهب الكوفيون إلى أنّ أصل "أَسْطَاعَ" "اسْطَاعَ" محذوفة التاء، ونجم عن ذلك الحذف أن قُطِعَتِ الهمزة، وفُتِحَت (ينظر قولهم في الممتع في التصريف ٢٢٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢٠٠/١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ٣٤٠). ويرد على قولهم أنّ حذف التاء لا يستلزم قطع الهمزة وفتحها، فقد حذفت من "اسطاع" ولم يلزم من ذلك قطع الهمزة ولا فتحها، و"اسطاع" مع ذلك أشهر من "أَسْطَاعَ"، وبذلك يتجه قول البصريين في أن "أَسْطَاعَ" من "أَطَاعَ" وليست من "طاع" (المقتصد في شرح التكملة، ١٢٧٩/٢، وينظر الممتع ٢٢٦). وعلى كلا القولين فوزن "أَسْطَاعَ" "أَسْفَعَلَ"

المبحث الثاني: دلالة استطاع واسطاع

"استطاع" فعل ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف هي: الألف والسين والتاء، على وزن "استفعل". وهذا الوزن يدلّ على خمسة معانٍ غالبًا هي:

- ١- الطَّلَبُ: نحو: اسْتَطَعْتُ، أي: طَلَبْتُ العَطِيَةَ.
- ٢- الإِصَابَةُ: نحو: اسْتُكْرِمْتُهُ، أي: أَصَبْتُهُ كَرِيمًا.
- ٣- التَّحَوُّلُ من حال إلى حال، نحو: استحجر الطين، أي: تحوّل إلى طبع الحجر صلابة.
- ٤- أن يكون بمعنى: تفعل، نحو: استكبر، بمعنى: تكبر.
- ٥- أن يكون بمعنى "فَعَلَ" نحو: استقرّ في المكان، بمعنى: قرّ فيه (التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، ٥٩٢ وما بعدها، وانظر: شرح الملوكي في التصريف، ٨٢ وما بعدها، وانظر المخصّص، لابن سيده، ٣١١/٤).

وبالنظر إلى الفعل "استطاع" لا نجده يدلّ على معنَى من المعاني الخمسة السابقة؛ فليس فيه معنى الطّلب، ولا الإصابة، ولا التّحوّل، ولا يدلّ على معنى "تفعل"، ولا معنى "فعل"، بدليل أنّ المفسّرين مطبقون على أنّ معنى قوله تعالى: "وما استطاعوا له نقبا" أي: ما قدروا على نقبه" (انظر معاني القرآن وإعرابه، ٣١٢/٣، وانظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ١٩٧/٥، وغيرهما).

والَّذي يظهر لي أنّه قد استغني بـ"استطاع" عن أصله "طاع"؛ لذا نجد المعجميين يوردون "طاع" بمعنى قَدِرَ في معاجمهم، ولا أحسبه استعمل دالّاً على هذا المعنى في كلام العرب.

فإن قيل: لماذا لا يكون من باب دلالة "استفعل" على "فعل" نحو دلالة "استقر" على "قر"؟ والجواب عليه: أنّ "استقر" و"قر" كلاهما استعمل دالّاً على المعنى ذاته بخلاف "استطاع" و"طاع"، فالأخير غير مستعمل -فيما يظهر-؛ لذا اتّجه القول بالاستغناء.

وغاية ما يمكن قوله أنّ هذه الزيادة أفادت قوّة الفعل في ذاته، لا أنّها دلّت على معنى زائدٍ عليه. والله أعلم.

ولمّا كانت صورتا الفعل "استطاع" ببقاء التّاء أو حذفها هما الأصل لكلّ اللّغات التي تفرّعت عنهما من جهة، ولكون هاتين الصّورتين أفصح من غيرهما وأكثر استعمالاً من جهة أخرى؛ حيث جاءتا في أربعة مواضع في سورة الكهف: "سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا" الكهف: ٧٨ "ذلك تأويل ما لم تستطع" الكهف: ٨٢ "فما استطاعوا أن يظهره وما استطاعوا له نقبا" الكهف: ٩٧؛ لأجل ذلك كانتا محل اهتمام الدّراسة الدّلالية، ومدار مناقشاتهما.

بعد سبر أقوال العلماء حيال اختلاف صورة الفعل ببقاء التّاء أو بحذفها، وجدتهم ينقسمون في تفسير وجه هذا الاختلاف إلى طائفتين هما:

الطائفة الأولى:

ذهب بعض العلماء (ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري مج ٩ ج ٤٢/١٦، والمحجر الوجيز، لابن عطية ٥٤٣/٣، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري ٧١٩/٢، والتفسير الكبير، للفخر الرازي، مج ١١ ج ١٤٦/٢١ وغيرها) إلى أنّ الغرض من حذف التّاء غرض لفظي محض، لا ينطوي عليه اختلاف في المعنى، وأنّ

"استطاع" و"اسطاع" يحملان المعنى نفسه، وأنّ غاية الأمر من حذف التّاء هو التّخفيف الذي استدعاه التّكرار، ولهم في بيان علّة التّخفيف قولان:

الأوّل: أنّ فعل الاستطاعة تكرر في الموضوعين في سورة الكهف أربع مرّات، فذكر الفعل في الموضوع الأوّل على أصل صورته "استطاع"، ثمّ حذفته منه التّاء في الموضوعين التّاليين تخفيفاً، ثمّ أعاد التّاء في الموضوع الأخير تنبيهاً على الأصل، يقول صاحب تفسير "غرائب القرآن و رغائب الفرقان": "لما تكرر لفظ الاستطاعة مراراً، حذف منها التّاء تخفيفاً في الموضوعين، وأعاد ذكرها بالأخرة تنبيهاً على الأصل، ورجوعاً إلى البداية (غرائب القرآن و رغائب الفرقان لنظام الدّين النيّسابوري، ٤/٤٦١).

الثاني: فسّر وجه التّخفيف في الموضوع الأخير من السّورة فقط "فما اسطاعوا أن يظهره وما استطاعوا له نقبا" الكهف: ٩٧. ووجهه أنّ الأوّل "اسطاعوا" لما كثر تعدّيه إلى "أن" وما بعدها ناسب حذف التّاء منه تخفيفاً؛ بخلاف الثّاني "استطاعوا" الذي تعدّى إلى لفظ واحد هو "نقبا" فناسبه بقاء التّاء، يقول الأصمّهاني: "للسّائل أن يسأل عن "اسطاعوا" في الأولى، فلمّ خُصّبت بحذف التّاء دون الثّانية في جلّ القراءات؟ والجواب أن يُقال: إنّ الثّانية تعدّت إلى اسم، وهو قوله —عزّ وجلّ— "نقبا" فخفّ متعلّقها فاحتملت بأن يتمّ لفظها، فأما الأولى فإنّها تعلق مفعولها بـ"أن" والفعل بعدها، وهي أربعة أشياء: أن، والفعل، والفاعل، والمفعول به الذي هو لها؛ فثقل لفظ "استطاعوا" وكان يجوز تحقيقه؛ حيث لا يقارنه ما يزيد ثقله، فلما اجتمع الثّقان، واحتمل الأوّل التّخفيف ألزم الأوّل دون الثّاني الذي خفّ متعلّقه" (درّة التّنزيل و غرّة التّأويل، للأصمّهاني ٢/٣٨٣-٣٨٤).

الطّائفة الأخرى:

ذهبت طائفة من العلماء إلى أنّ معنى "اسطاع" مختلف عن معنى "استطاع" في سورة الكهف منطلقين فيما ذهبوا إليه من أنّ بلاغة القرآن تأتي أن يُحمل حذف التّاء في "اسطاع" على غرضٍ لفظيٍّ مفرّغٍ من دلالة تستلزمه؛ فهي تسدعي حكمة مرعية ودلالة معنية، يحسن حمل كلام العليم العلام عليها، يقول الخطيب الإسكافي: "إذا أورد الحكيم —تقدّست أسماؤه— آية على لفظٍ مخصوصة، ثمّ أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غير فيها لفظة عمّا كانت عليه الأولى، فلا

بدّ من حكمة هناك تطلب، وإن أدركتموها فقد ظفرتهم، وإن لم تدركوها فليس لأنه لا حكمة هناك؛ بل جهلتم " (نقلاً عن "درة التنزيل، للأصبهاني ١/٢٥٠).

ثمّ اختلفوا في تأويل الاختلاف بينهما على قولين:

القول الأول:

ذهبت طائفة إلى أن "استطاع" فيه زيادة معنى على معنى "اسطاع" أخذين بقاعدة لغوية مفادها: أنّ زيادة المبنى تستلزم زيادةً في المعنى (حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٦/٢٤٧). فالتاء الزائدة في "استطاع" تفيد قوة الفعل بخلاف "اسطاع"، ومعنى قوله تعالى: "مالم تستطع" الكهف: ٧٨، وقوله عز وجل: "وما استطاعوا" الكهف: ٩٧، أكد في عدم مقدرة موسى على الصبر في الأولى منه في الثانية في قوله سبحانه: "ذلك تأويل مالم تسطع" الكهف: ٨٢، وأكد في عدم مقدرة يأجوج ومأجوج على نقب السدّ من قدرتهم على ظهوره في قوله سبحانه: "فما استطاعوا أن يظهره" الكهف: ٩٧، يقول ابن كثير: "ولمّا أن فسره له وبينه ووضّحه وأزال المشكل قال: "مالم تسطع" وقبل ذلك كان الإشكال قوياً ثقیلاً؛ فقال: "سأنبئك بتأويل مالم تستطع عليه صبراً" فقابل الأثقل بالأثقل، والأخفّ بالأخفّ؛ كما قال تعالى: "فما استطاعوا أن يظهره"، وهو الصعود إلى أعلاه: "وما استطاعوا له نقباً"، وهو أشقّ من ذلك؛ فقابل كلاً بما يناسبه لفظاً ومعنى" (تفسير القرآن العظيم ٥/١٨٨).

ويؤكد الغرناطيّ هذا الاختلاف بقوله: "للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لمجيء "استطاعوا" بالتاء دون الأول؟ والجواب أنه يُقال: استطاع، واستاع، واسطاع، الأول الأصل، ثمّ يحذفون أحد الحرفين تخفيفاً، فجاء أولاً بالفعل مخفّفاً عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السدّ والصعود فوقه، ثمّ جاء بأصل الفعل مستوفي الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه وخرقه، ولا شك أنّ الصعود أيسر من النقب، والنقب أشدّ عليهم وأثقل، فجاء بالفعل مخفّفاً مع الأخفّ، وجيء به تاماً مستوفياً مع الأثقل، فتناسب، ولو قدر العكس لما تناسب" (ملاك التأويل القاطع بدوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ١/٣٢٣-٣٢٤، وانظر التحرير والتنوير، لابن عاشور، ١٦/٣٨).

ويرد على هذا القول أمران:

الأول: أنّ قاعدة زيادة المبني تستلزم زيادة في المعنى غير مطّردة، فلربّما كانت الزيادة لا تفيد زيادة معنى على نحو ما تقرّر في الحديث عن زيادة الألف و السّين والتّاء في "استطاع"، وعدم إفادتهما معنًى زائداً على "طوع"، ومثل ذلك زيادة الهاء في "أهراق"؛ فلم تضيف معنى على "أراق" (سرّ صناعة الإعراب ٢٠١/١، وشرح الملوكي ٢٠٨)، فهما بمعنًى واحدٍ؛ لذا أنكر ابن هشام على من ادّعى أطراد هذه القاعدة بقوله: "وكأنّ القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى وليس بمطرّد" (مغني اللبيب، لابن هشام ١٣٩/١).

بل ربّما كان الأكثر مبنيّ أقلّ معنًى من الأقلّ مبنيّ؛ نحو: "حذِر" على زنة "فَعِل" صيغة مبالغة من الفعل "حَذِرَ" فهي أكثر معنى من "حاذر" الذي هو اسم فاعل من الفعل ذاته، ولا يخفى أنّ صيغة المبالغة تدلّ على معنًى زائد على معنى اسم الفاعل ومبناها في "حذِر" أقلّ من مبني "حاذِر" (حاشية الدسوقي على المغني، ١٥٠/١)، ومنه "أسدّ" جمع "أسد" فالمفرد يفضل جمعه في المبني بزيادة فتحة السّين، مع أن الجمع أكثر في المعنى من مفرده، ومثل ذلك يُقال في اسم الجنس ومفرده الزّائد بالتّاء، نمل ونملة، نخل ونخلة،... والجمع أقلّ مبني من مفرده الزّائد بالتّاء، ومثله المنسوب إلى اسم الجمع؛ نحو: روم وروميّ، فهو مزيد بياء التّسبب المشدّدة، وهو يدلّ على أحد أفراد اسم الجمع، إلى غير ذلك مما يدلّ على عدم أطراد قاعدة زيادة المبني تستلزم زيادة في المعنى.

الثاني: قولهم في الآية الأولى يستلزم منه أنّ موسى -عليه السّلام- لم يصبر على ما فعله الخضر، ولم يُسلّم له به قبل بيان الحكمة ممّا فعله وبعد البيان، إلّا أنّه قبل البيان كان أشدّ إنكاراً وأقلّ صبراً، وهذا الذي ذهبوا إليه يردّه التأمّل، فقولته تعالى: "ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا" هو حكاية عن حال موسى -عليه السّلام- قبل أن يبين له الخضر الحكمة ممّا فعله، ولو أنّه عليه السلام بقي على إنكاره حتى بعد أن بيّن له الخضر الحكمة وكشف له الغاية، لكان غير منتفع من صحبته، ولا تعلّم من رحلته معه، ولكأنّه خرج من صحبته بغير فائدة ولا علم، والصّحيح غير ذلك، يقول الشّهاب الخفاجي -معتزلاً- على قول البيضاوي: "وأما كونه للإشارة إلى أنّه خفّ على موسى -صلّى الله عليه وسلّم- ما لقيه ببيان سببه فيبعده أنّه في الحكاية لا في المحكي" (حاشية الشّهاب ٢٢٥/٦).

وقولهم في الآية الثّانية، يرده ما جاء بأنّ يأجوج ومأجوج يخرجون نقباً لا ظهوراً، ولو كان الظهور أيسر عليهم لما عدلوا عنه إلى ما هو أشقّ. يقول -عزّ وجلّ- مبيناً كيفيّة خروجهم: "حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون" (الأنبياء: ٩٦). وقد جاء في السّنة المطهّرة أنّهم

يخرجون حفراً لا ظهوراً، فعن أم المؤمنين زينب بنت جحش -رضي الله عنها- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دخل عليها يوماً فزَعاً يقول: "لا إله إلا الله، ويلٌ للعرب من شرٍ قد اقترب فُتِح من روم يأجوج ومأجوج مثل هذه، وحلق بإصبعيه: الإيهام والتي تلمها، قالت زينب: فقلت: يا رسول الله أنهلك وفينا الصّالِحون؟ قال: نعم، إذا كثر الخبث" (صحيح البخاري، كتاب الفتن، حديث رقم ٧٠٥٩، ص ١٢١٨، صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشرط الساعة، حديث رقم ٢٨٨٠، ص ٧٢٧).

فقوله -صلى الله عليه وسلم-: "فُتِح من ردم يأجوج... دلالة على خروجهم بالنقب، لا بالصعود.

وجاء في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً ما هو أدلّ على أنهم يحفرون السدّ ليخرجوا منه لا أنهم يصعدونه: "إن يأجوج ومأجوج يحفرون كلّ يومٍ؛ حتّى إذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذي عليهم: ارجعوا فسنحفره غداً؛ فيعيد الله أشدّ ما كان؛ حتّى إذا بلغت مدّتهم، وأراد الله أن يبعثهم على النَّاس حفروا؛ حتّى إذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذي عليهم: ارجعوا، فسنحفر غداً -إن شاء الله تعالى- واستثنوا؛ فيعودون إليه وهو كهينته حين تركوه؛ فيحفرونه، ويخرجون على النَّاس" (مسند الإمام أحمد، ٥١٠/٢، وأخرجه ابن ماجه في الفتن ١٣٦٤/٢، حديث رقم: ٤٠٨٠، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٥٣٤/١٥، حديث رقم: ٦٨٢٩، وأخرجه الحاكم في المستدرک، ٥٣٤/٤، رقم الحديث: ٨٥٠١).

القول الثاني: ذهب البقاعي إلى أنّ "ما استطاع" أبلغ في عدم القدرة على معنى "ما استطاع"، وأنّ حذف التاء جاء بزيادة في المعنى على أصل بقائها، يقول في تفسير آية الكهف الأولى: "ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبرا" الكهف: ٨٢، "وحذف تاء الاستطاعة هنا لصيرورة ذلك بعد كشف الغطاء في حيز ما يحتمل، فكان منكره غير صابر أصلاً لو كان عذره مكشوفاً من أول الأمر" (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ١٢/١٢٣).

والحكمة في ذلك -والله أعلم- أنّ الخضر نفى عن موسى الاستطاعة بدءاً بالفعل: "مالم تسطع عليه صبرا" الكهف: ٧٨، الذي هو أقلّ مبالغة في نفي القدرة على الصّبر من الفعل "مالم تسطع عليه صبرا" الكهف: ٨٢، ولم يبالغ في عدم قدرته بادئ الأمر بالفعل "مالم تسطع" حتّى لا ييأس من استشراف الحكمة ممّا فعل، وليوحي إليه أنّه كان بإمكانه الصّبر بدءاً، فلمّا كشف له وجه الحكمة ممّا فعله، سرى عنه، وهوّن عليه، ويبيّن له بأنّ ذلك ممّا لا طاقة لذي صبرٍ على الصّبر عليه، فختم بالفعل الأقوى "مالم تسطع" وهذا هو الأخرى بالمعلّم الحاذق الذي يُحفّز طالبه على

الصَّبْر في الطَّلَب واستشراف المعرفة ، من غير أن يتهم همَّته ، أو أن يخدِّل عزمته؛ فإن استغرق الطالب كلَّ ما في وسعه ، عذره بعد ذلك عن كلِّ تقصير.

وعلى مثل ذلك فسَّر البقاعي الآية الثَّانية بقوله: "وزيادة التَّاء هنا تدلُّ على أنَّ العلو عليه أصعب من نقبه؛ لارتفاعه وصلابته والتحام بعضه ببعض ؛ حتَّى صار سبيكة واحدة من حديد ونحاس في علوِّ جبل... ويؤيده أنَّهم إنَّما يخرجون في آخر الزَّمان بنقبه لا بظهوره..." (نظم الدرر، ١٢/١٣٨-١٣٩). ثمَّ ساق الحديثين السابقين.

الترجيح:

الراجح عندي – والله أعلم- أن نفي القدرة بالفعل المحذوف التاء "استطاع" أبلغ من نفيها بالفعل المشتمل عليه "استطاع" وأن نفي الأول يكون فيما هو متعذر أو فيما هو في حكمه ، بخلاف الثاني الذي يكون في معنى النفي النسبي ؛ للأسباب الآتية:

أولاً: أنَّه الأنسب لتفسير آيات سورة الكهف كما سبق.

ثانياً: أنَّ الأدلَّة من الكتاب والسنة تعضده.

ثالثاً: تأملت المواضع التي ورد فيها الفعل " استطاع " في القرآن الكريم فوجدته فيها يدل على القدرة النسبية نفيًا وإثباتًا ، وأن تلك القدرة تتفاوت بحسب فاعلها قوة وضعفا ، نحو قوله تعالى: "فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو لا يستطيع أن يملأ فليملأ وليه بالعدل" البقرة ٢٨٢ فالمراد أن الولي يملأ عن وليه الذي ليست لديه قدرة نسبية على الإملاء ، ولو كان التعبير بـ" لا يستطيع" لكانت ولاية الولي خاصة فيما انتفت عنه القدرة من كل وجه، وهو غير المراد.

ومنه قوله تعالى: "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل" (النساء: ٢٩)، فنفي العدل بين النساء نفي نسبي يتفاوت المتزوجون فيه ، ولو كان النفي على إطلاقه لعبر بالفعل " لن تستطيعوا" ؛ ولكانوا معذورين عن كل ميل كُبر أو صغر ، وهو غير المراد.

ومثله في الإثبات قوله تعالى: "أولئك على الناس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً" آل عمران: ٩٧ فالاستطاعة المقصودة هي الاستطاعة النسبية التي يحصل بها أداء الحج ، وهي تتفاوت

بتفاوت قدرات الناس صحة ومؤونة ، قريباً وبعيداً... وليس المراد الاستطاعة المطلقة التي لو قُصدت لجاؤ التعبير بـ " من استطاع " ولكان الحج مفروضاً على من كان قادراً عليه من كل وجه دون غيره ، وهو غير المراد.

ومثله قوله تعالى: "إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء قال اتقوا الله إن كنتم مؤمنين" المائدة: ١١٢ قرأ الكسائي " هل تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ " (الحجة للقراء السبعة، ١٤٣/٢)، والمعنى: هل تستطيع أن تدعو ربك ينزل علينا مائدة من السماء (تفسير البغوي، ١١٨/٣ ، وينظر الحجة للقراء السبعة ١٤٣/٢)، ومعنى الاستطاعة هنا ظاهر النسبية ؛ إذ هو المناسب لمقام العبودية ؛ فليس للعبد قدرة نافذة ينال بها ما شاء من خالقه سبحانه؛ إذ لا حجة ولا سلطان للعبد على خالقه عز وجلّ ، لذا عبّر بـ "تستطيع" لا بـ "تسطيع" ، وقرأ الباقون: "هل يستطيع ربك" (الحجة للقراء السبعة، ١٤٣/٢) ومقصدهم: هل ينزل ربك المائدة أو لا؟ ولم يقولوها شاكين في قدرته سبحانه ، نحو قول الرجل لصاحبه: هل تستطيع أن تقوم معي ، وهو يعلم قدرته على القيام (تفسير البغوي، ١١٨/٣ ، وينظر الحجة للقراء السبعة ١٤٣/٢)، ولو كان سؤالهم بـ "هل يسطيع" لأفاد معنى التكلف والعناء لإنزال المائدة، ولكنوا بذلك شاكين في كمال قدرة الله سبحانه، وكأنهم سألوا بما يدل على استنفاد الوسع والجهد ، وهذا لا يكون في حق الله الذي لا يعجزه شيء ، وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، فناسب السؤال بـ "يستطيع".

ولأدلى على ذلك من قوله تعالى: "فاتقوا الله ما استطعتم" التغابن: ١٦ فالاستطاعة المرادة: ما يطيقه المكلف من غير عناء أو مشقة ، وهذا هو الموافق لسماحة الدين ويسره في جميع شرائعه ؛ لذا رفع الحرج عن أتباعه ، وجعل المشقة مستلزماً للتيسير ، ولو كان التعبير بـ " ما استطعتم " لكانت التقوى مطلوبة من المكلفين على وجه التكلف و استنفاد الجهد والوسع في طلبها ، وهو غير المراد. وكذلك الشأن في باقي المواضع ، والله أعلم.

رابعاً: وجدت من كلام العرب الأوائل ما يدلّ على أنّ "ما استطاع" أبلغ في نفي القدرة، وأنّ استعمال ما حذفنا تأوّه يأتي في مواضع نفي ما لا يمكن فعله حالاً أو مبالغة، من ذلك قول طرفة:

فإن كنت لا تسطيع دفع منّيّ فدعني أبادرها بما ملكت يدي

(شرح ديوان طرفة بن العبد، للأعلم الشنتمري، ٢٨)

فلَمَّا كان دفع المرء المنية عن نفسه ممَّا لا قدرة له عليه ، فنفي دفعه عن غيره من باب أولى؛ لذا عبَّر بالفعل "لا تسطيع" بحذف التاء؛ لأنَّه الأنسب في المقام من "لا تستطيع".

ومثله قول حسان -رضي الله عنه- (ديوان حسان بن ثابت، ٢٧).

إذا أنبت أسباب الهوى وتصدعت عصا البين لم تسطع لشعناء مطلب

حيث بالغ في نفي إمكانية طلب وصل "شعناء" -اسم امرأة- بالفعل "لم تسطع" لاسيما أنَّ أسباب وصلها قد بترت، ولم يبق ثمَّة أمل في وصلها، وقد حلَّ الفراق، وتصدعت عصاه.

ومثله قول الفرزدق يهجو جريراً (ديوان الفرزدق، ١٠٠):

فرم بيديك هل تسطيع نقلاً جبَّالاً من تهامة راسيات

ولا غرو أنَّ نقل الجبال ممَّا لا يقدر عليه بشر، فناسب نفي نقلها بالفعل "هل تسطيع"؛ لأنَّه الأدلُّ على الاستحالة، وعدم القدرة.

خامساً: الدلالة الصوتية التي تشير إلى أن "استطاع" أعسر نطقاً من "استطاع"؛ لأنَّ الطاء مجهورة، والتاء مهموسة، وأن يلي السين الساكنة حرف مهموس أيسر في النطق وأوفر في الجهد من أن يليها حرف مجهور، وقد تقرر أن اللفظ الأعسر نطقاً، يتناسب مع المعنى الأقوى دلالة، وما هو أخف نطقاً يتناسب مع الأخف معنى.

خاتمة

خلص البحث إلى جمع اللغات في "استطاع" ودراستها دراسة لغوية، وبين أوجه الخلاف فيما اختلف فيه منها.

كما توصل البحث إلى الفرق الدلالي بين "استطاع" و"استطاع" بعد استقصاء لأقوال المفسرين واللغويين، ورجح أنّ "استطاع" أقوى في الدلالة على المعنى القدرة إثباتاً ونفيًا من "استطاع"، وعضد ذلك بالأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العرب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، بيروت.
- ابن النحاس. إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٢١هـ.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ابن عاشور. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بـ (التحرير والتنوير)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- ابن منظور، لسان العرب، اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، بدون.
- ابن يعيش، شرح الملوكي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- أبو البركات الأنباري. البيان في غريب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- أبي الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣٢هـ.
- أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.
- أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- الإشبيليّ ابن عصفور، الممتع في التّصريف، تحقيق فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الأصبهانيّ، أبو عبد الله محمّد. درّة التّزئيل وغرّة التّأويل، تحقيق د. محمّد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، الطّبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الأعلام الشّنتمري، شرح ديوان طرفة بن العبد، مطبعة برطرفد، مدينة شالون، ١٩٠٠م.
- الأندلسيّ ابن سيده، المخصّص، قدّم له: د. خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الأندلسيّ، أبو حيان. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، طبعة ١٤١٨هـ.
- الأندلسيّ، أبو حيان. تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- البغويّ أبو محمد. تفسير البغوي، معالم التّزئيل، تحقيق محمد عبد الله الغر وصاحبيه، دار طيبة، الرياض.
- البقاعي أبو الحسن، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلاميّ، بالقاهرة.
- الجرجانيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح التّكملة، تحقيق د. أحمد بن عبد الله الدّويش، سلسلة الرّسائل الجامعيّة في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الطّبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الخليل بن أحمد، كتاب العين، طبعة مرتّبة ألفبائيّة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
- الدّسوقيّ، حاشية الدّسوقيّ على مغني اللّبيب، تحقيق مصطفى محمّد، القاهرة.
- الدّمشقيّ ابن كثير. تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة، الرياض، الطّبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له أ. علي فاعور، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ديوان جران العود، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدم له أ.د. مهنا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- الرّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الزمخشري جار الله محمود، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، اعتنى به محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق عليّ محمّد معوض ورفاقه، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، بدون.
- الصّقليّ، ابن القطّاع. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أ.د. أحمد محمّد عبد الدّائم، مطبعة دار الكتاب المصريّة، بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- الطبري ابن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، اعتنى بتصحيحه وفهرسته مكتب التحقيق والإعداد العلمي في دار الأعلام، دار الأعلام، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ.
- عبد السلام عبد الشّافي (تحقيق)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الغرناطيّ، ابن الرّبير. ملاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التّنزيل، عناية عبد الغنيّ محمّد عليّ الفاسي، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الفارسيّ، أبو عليّ. الحجّة للقراء السّبعة، تحقيق كامل مصطفى الهنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- الفارسيّ، أبو عليّ، التّكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية الثانية، ١٤١٩هـ.
- فخر الدّين الرّازيّ. التّفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.
- القاضي شهاب الدّين الخفاجيّ. حاشية الشّهاب، المسماة عناية القاضي وكفاية الرّاضي، عناية عبد الرّزاق المهدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- القزويني محمد بن يزيد أبي عبد الله، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.
- النيسابوري محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- النيسابوري نظام الدين الحسن بن محمد. تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.